

أصول الفقه

[16] 6 - المناخ في إثبات حجية الامارة مما يجب أن نعرفه - قبل البحث والتفتيش عن

الامارات التي هي حجة - المناطق في إثبات حجية الامارة وأنه بأي شيء ثبت لنا أنها حجة يعول عليها. وهذا هو أهم شيء يجب معرفته قبل الدخول في المقصود، فنقول: إنه لا شك في أن الظن بما هو ظن لا يصح أن يكون هو المناطق في حجية الامارة ولا يجوز أن يعول عليه في إثبات الواقع، لقوله تعالى: (إن الظن لا يغني من الحق شيئا)، وقد ذم الله تعالى في كتابه المجيد من يتبع الظن بما هو ظن كقوله: (أن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون)، وقال تعالى: (قل إنما أذن لكم أم على الله تفترون؟). وفي هذه الآية الأخيرة بالخصوص قد جعل ما أذن به أمرا مقابلا للافتراء عليه، فما لم يأذن به لا بد أن يكون افتراءا بحكم المقابلة بينهما، فلو نسبنا الحكم إلى الله تعالى من دون إذن منه فلا محالة يكون افتراءا محرما مذموما بمقتضى الآية. ولا شك في أن العمل بالظن والالتزام به على أنه من الله تعالى ومثبت لاحكامه يكون من نوع نسبة الحكم إليه من دون إذن منه، فيدخل في قسم الافتراء المحرم. وعلى هذا التقرير، فالقاعدة تقتضي أن الظن بما هو ظن لا يجوز العمل على مقتضاه ولا الأخذ به لاثبات أحكام الله تعالى مهما كان سببه، لانه لا يغني من الحق شيئا، فيكون خرسا باطلا، وافتراءا محرما. هذا مقتضى القاعدة الاولى في الظن بمقتضى هذه الآيات الكريمة، ولكن لو ثبت دليل قطعي وحجة يقينية أن الشارع قد جعل ظنا خاصا من سبب مخصوص طريقا لاحكامه واعتبره حجة عليها وارتضاه إمارة يرجع إليها وجوز لنا الأخذ بذلك السبب المحقق للظن - فإن هذا الظن يخرج عن مقتضى تلك القاعدة الاولى، إذ لا يكون خرسا وتخمينا ولا افتراء. وخروجه من القاعدة يكون تخصيصا بالنسبة إلى آية النهي عن اتباع الظن، ويكون تخصيصا بالنسبة إلى آية الافتراء لانه يكون حينئذ من قسم ما